الأمم المتحدة

A/60/417–S/2005/632

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
6 October 2005
Arabic
Original: Spanish

الجمعية العامة
الدورة الستون
البند ٧٤ من جدول الأعمال
تقرير محكمة العدل الدولية

مجلس الأمن
السنة الستون

مذكرة شفوية مؤرخة ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ موجهة إلى الأمين العام من البعثة الدائمة لكوستاريكا لدى الأمم المتحدة

تهدي البعثة الدائمة لكوستاريكا لدى الأمم المتحدة أطيب تحياتها إلى الأمين العام للأمم المتحدة، وتتشرف بأن تحيل طيه بيانا أصدرته وزارة الخارجية وشؤون العبادة في كوستاريكا بشأن رفع دعوى على نيكاراغوا أمام محكمة العدل الدولية تتعلق بحقوق كوستاريكا في الملاحة في نهر سان خوان (انظر المرفق).

وترجو البعثة الدائمة لكوستاريكا أن يعمم الأمين العام للأمم المتحدة هذه المذكرة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ٧٤ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

101005 101005 05-53923 (A)
0553923

مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ الموجهة إلى الأمين العام من البعثة الدائمة لكوستاريكا

كوستاريكا تعلن عرض القضية المتعلقة بحقوقها في الملاحة في نهر سان خوان على محكمة العدل الدولية

سان خوسيه، كوستاريكا، ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥

أعلنت حكومة كوستاريكا اليوم أنها ستعرض، في الساعات المقبلة، على محكمة العدل الدولية، التي يوجد مقرها في لاهاي، القضية المتعلقة بحقوقها في الملاحة في نهر سان خوان بموجب الصكوك القانونية ذات الصلة.

وأعلن هذا القرار رئيس الجمهورية، الدكتور أبيل باتشيكو دي لا اسبرييا، ووزير الخارجية وشؤون العبادة، روبرتو توبار فاخا، خلال مؤتمر صحفي عقد بالقصر الرئاسي في الساعة ١٦/٠٠ من يوم الأربعاء، ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥.

وأوضح وزير الخارجية أنه أعطى تعليمات اليوم لسفير كوستاريكا، إدغار أوغالدي، كي يرفع الدعوى في مقر محكمة العدل الدولية بلاهاي.

وستبلغ حكومة نيكاراغوا بهذا الإجراء الكوستاريكي في الساعات المقبلة عن طريق مذكرة يقدمها وزير الخارجية وشؤون العبادة في كوستاريكا، روبرتو توبار فاخا، إلى وزير خارجية نيكاراغوا، نورمان كالديرا.

وقال رئيس جمهورية كوستاريكا، الدكتور أبيل باتشيكو دي لا اسبرييا، إنه على الرغم من أوجه التقدم والفرص الناتجة عن الاتفاق الذي وقعه وزيرا خارجية كوستاريكا ونيكاراغوا في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، ''ما زال هناك مصدر خلاف وحيد بين بلدينا يتمثل في مسألة حقوق كوستاريكا في نهر سان خوان''.

وذكَّر بأن آليات الوساطة والتحكيم التي اقترحتها كوستاريكا لم تحظ بقبول نيكاراغوا. ''وبناء عليه، قررنا، وفقا لمبدأ التعايش السلمي بين الدول وحرصا على تقاليد كوستاريكا المتعلقة باحترام القانون الدولي، عرض القضية على محكمة العدل الدولية''.

وقال رئيس الجمهورية ''إننا نطمح إلى وحدة وطنية حقيقية في هذه اللحظة التاريخية''، مضيفا أن ''كوستاريكا وحقوقها تأتيان قبل أي مصالح خاصة''.

وأكد وزير الخارجية، من جانبه، أن كوستاريكا تحتكم إلى ''أعلى هيئة قضائية دولية حتى ينتفي إلى الأبد سبب الخلاف الوحيد مع نيكاراغوا''.

وأكد من جديد أن بلاده ''لا تطلب سوى حقوقها بموجب الصكوك القانونية ذات الصلة، لا أكثر ولا أقل''.

واعتبر أن ''اللجوء إلى محكمة العدل الدولية لا يعني أبدا قطع عرى الصداقة بين شعبين. إذ قبلت كل من كوستاريكا ونيكاراغوا الاحتكام إلى المحكمة كوسيلة لتأمين التعايش السلمي والاحترام المتبادل بينهما''.

وأضاف قائلا ''إننا نحتكم إلى محكمة العدل الدولية آملين بإخلاص أن يسهم قرارها في أن تنتفي إلى الأبد كل أسباب الخلاف بين كوستاريكا ونيكاراغوا''.

وأعرب وزير الخارجية عن ''أمله في أن تنعم الأجيال المقبلة عبر هذا السبيل بعلاقة أخوة وصداقة بين بلدينا لا تعكر صفوها أي مسائل خلافية. إنها مسؤوليتنا التاريخية''.